تحقيق العدالة الجندرية في الإقتصاد الرقميّ

أدت جائحة فيروس كورونا (Covid-19) إلى إنشاء "وضع معياري جديد"، هذا يحول العمل من المنزل، أو العمل عن بُعد، أو العمل المرن إلى قاعدة مقياسية متى أمكن ذلك. سواء كنت تعملين في مجال التعليم، أو التجارة أو حتّى الرياضة والخدمات الأخرى، انتقل العمل بشكل سريع في فترة الحجر الصحي, الى المنصات رقمية. في خضم ذلك كانت الناشطات النسويات في مقدمة النضال من أجل الحصول على موطئ قدم لهن داخل هياكل سلطة رقمية متنامية بسرعة، كما كنّ يطالبن بحقوقهن في هذا المجال المستجد.

وهنا لا تختلف المظالم التاريخية التي واجهتها النساء في الإقتصاد التقليدي عن المظالم في الإقتصاد الرقمي فحسب، بل وتبقى متجذرة وغير مرئية عبر الإنترنت: أجور منخفضة في الوظائف أو حتى العمل بدون أجر في حال كان العمل غير رسمي، وظروف عمل غير مقبولة، عدم الحصول على خدمة إنترنت سريعة أوعالية الجودة، وصعوبات في تطوير معرفتهن للتكيف مع الرقمنة المتسارعة.

يمكن إيجاد أدناه مجالين رئيسيين للعمل سيوضحان كيف يمكن لمجموعات أصحاب المصلحة المتعددات والمتعددين، الجمع بين موارد المنظمات النسوية، والهيئات الحكومية والمؤسّسات الخاصة، للعمل معًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سبيل تحقيق مجتمع رقمي عادل وخالٍ من القمع وعدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي.

تعزيز دور النساء والفتيات في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات

- **لحينه** حصلت سيدتان فقط على جائزة نوبل في الإقتصاد؛
- **كثيرًا** ما تُمنع النساء والفتيات من متابعة تعليمهن في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، سواء كان ذلك بسبب المعايير الاجتماعية أو التمييز أو القوالب النمطية كما التحيزات الإجتماعية؛
- **تُظهر** الدراسات أن مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات هو قطاع يسيطر عليه الذكور حيث تنشر النساء أبحاثًا ومقالات أقل من الرجال، ويتقاضين أجورًا أقل أيضًا مقابل أبحاثهن ولا يتقدمن بقدر الرجال في وظائفهن؛
- **لم يزل** التنميط القائم على النوع الإجتماعي والتفاوت على أساس العرق قائماً في النقاشات اليوم عندما يتعلق الأمر بمستقبل الإقتصاد الرقمي؛
- **غالبًا** ما تكون الأصوات المهمشة مفقودة أو ناقصة من حيث التمثيل في المجال التكنولوجي ولا تستطيع عكس سلطة، ملكية أو حتى القدرة على التحكم؛
- **اليوم** وعلى الرغم من أن عدد النساء يفوق عدد الرجال في المرحلة الجامعية وما بعدها، تنخفض أعدادهن بشكل ملحوظ على مستوى دراسة الدكتوراه؛
- **تواجد** النساء في المناصب الإدارية العليا وأماكن صنع القرار على المستوى الأعلى، ضئيل وأقل بكثير من وجود الرجال وتصبح نقاط الضعف أكثر وضوحًا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛
- **وفق** منظمة اليونسكو، نحو 37-34 في المئة من خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هم من النساء؛
- **تُظهر** البيانات التي قدمتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD أن النساء يدرسن علوم الكمبيوتر بمعدلات أعلى لمضاعفة إمكاناتهن في الكسب المادي.

لذلك، من خلال محاربة القوالب النمطية القائمة على النوع الإجتماعي، والقضاء على التمييز في سوق العمل وزيادة مشاركة النساء والفتيات في قطاع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، يمكن للنساء أن يساعدن في تطوير القطاع الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتعزيز الاقتصاد العام؛ وبالتالي المساهمة في سد الفجوة بين الجنسين في المجتمع .

تطوير سياسات العمل عن بعد والتوازن بين العمل والحياة الأسريّة

- **أشادت** النسويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحقيقة أن زيادة الرقمنة قد أدت إلى زيادة المرونة في ظروف العمل، بما في ذلك العمل عن بعد وزيادة في عدد ساعات العمل المرنة. ومع ذلك، فقد أعاد هذا الاتجاه تكريس التوزيع التقليدي للعمل حسب النوع الإجتماعي، حيث يُنظر إلى النساء على أنهن جزء من المنزل أي الحيز الخاص ويتم تشجيع الرجال على المشاركة في المجال العام؛
- **لطالما** كان هنالك جدل حول سياسات التوازن بين العمل والحياة الأسريّة، يعتبرها البعض هجومًا على القيم الأسرية التقليدية ورب العائلة الذكرالمعيل الأوحد. فيما انتقد آخرون التوازن بين العمل والحياة الأسريّة على أنها وسيلة لوضع النساء في مناصب دنيا ومنعهن من اختراق الآفاق المغلقة في سوق العمل؛
- **خلال** فترة جائحة كوفيد19-، أدى التوجه نحو الإقتصاد الرقمي إلى إعادة تشكيل القوالب النمطية لدور النساء والرجال. مرة أخرى، يتم تقديم "عمل المرأة" ودخل النساءالمادي على أنه نشاط ثانوي لدخل الرجل؛
- **على الرغم** من أن عددًا كبيرًا من الرجال حاليًا يعملون أيضًا من المنزل عن بعد أثناء فترة الوباء، يتم تصوير ذلك على أنه مؤقت وبالتالي لايمكن التوقع منهم أن يأخذوا نصيبهم العادل من أنشطة تقديم الرعاية غير مدفوعة الأجر لأفراد الأسرة.

لذلك، نرى أن إضافة مجموعة من سياسات العمل الصديقة للأب إلى الوضع القائم هي خطوة أساسية لجعل التوازن بين العمل والحياة الأسريّة نهجًا تحرريًا للمرأة. كما يجب على الدولة التوسع في خدمات الرعاية وتطوير مهارات توفير الرعاية لكبار السن والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة لرفع جزء من العبء عن كاهل النساء وزيادة فرصهن في الازدهار في ظلّ الاقتصاد الرقمي.

توصيات لإزالة العوائق التي تواجه النساء والمجموعات المهمشة

- ✔ **تحسين** شبكات النطاق العريض والخدمات الرقمية وتأكيد وصول النساء إليها على قدم المساواة؛
- ✔ **ضمان** توافر الحصول على التقنيات الجديدة بالإضافة إلى الأجهزة الرقميّة العالية الجودة وبأسعار معقولة؛
- ✔ **تحسين** المعرفة الرقمية للمرأة وتعزيز حقوقها الاقتصادية؛
- ✔ **وضع** سياسات تقنية حكوميّة شاملة وتطبيقها لتعميم المساواة بين الجنسين وضمان مشاركة المرأة في مجالات العلوم والتكنولوجيا؛
- ✔ **إشراك** المزيد من النساء في عمليات صنع القرار فيما تعلق بحوكمة الإنترنت؛
- ✔ **الاستثمار** في بناء مهارات العمال طوال حياتهم المهنية كما الارتقاء بمهاراتهم، وتطويرها وإعادة التذكير فيها؛
- ✔ **توظيف** المزيد من النساء في مناصب صنع القرار في المنصات والشركات الرقمية؛
- ✔ **تعزيز** الوصول إلى التعلم الإلكتروني.